

تقرير الأمين العام عن التهديد الذي يشكّله على ليبيا والبلدان المجاورة، بما في ذلك قبالة ساحل ليبيا، المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين جنّدهم إلى صفوفه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أو الذين التحقوا بتلك الصفوف

أولا - مُقدمة

١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بأحكام الفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٩٢ (٢٠١٦)، التي طلب فيها المجلس إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن التهديد الذي يشكّله على ليبيا والبلدان المجاورة، بما في ذلك قبالة ساحل ليبيا، المقاتلون الإرهابيون الأجانب الذين جنّدهم إلى صفوفه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية، المعروف أيضاً باسم داعش)^(١) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات^(٢)، أو الذين التحقوا بتلك الصفوف.

٢ - ويتناول التقرير بالتحليل التهديد الذي يُشكّله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على الأمن الداخلي في ليبيا، وأيضاً على الدول الأعضاء المجاورة انطلاقاً من ليبيا. ويُبرز التقرير كذلك التحديات المستمرة التي ما فتئت ليبيا والدول الأعضاء المجاورة تواجهها في وضع تدابير مضادة تتسم بالفعالية. وأخيراً، يقدم التقرير لمحة عامة عن جهود بناء القدرات التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مواجهة خطر هؤلاء المقاتلين في ليبيا وفي الدول المجاورة.

(١) أدرجت لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في القائمة تحت اسم تنظيم القاعدة في العراق (الرقم المرجعي الدائم QDe.115).

(٢) خصّصت في تقرير سابق عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠١٦، فصلاً للحديث عن وجود تنظيم الدولة الإسلامية (S/2016/452)، الفقرات ٢١ إلى ٢٦.



ثانيا - الوضع الراهن في ليبيا

ألف - لمحة عن الوضع الأمني في ليبيا

الترتيبات الأمنية للاتفاق السياسي الليبي

٣ - لم يتمّ بعد الانتهاء من التنفيذ التام للاتفاق السياسي الليبي، وتحديدًا للإطار المؤسسي الانتقالي. ولم يتمّ مجلس النواب الليبي بعد بالتصويت على منح الثقة لحكومة الوفاق الوطني. ومن ثم، فإنّ الجهازين التنفيذي والتشريعي بالحكومة الليبية يعملان مستقلّين عن بعضهما البعض. ويبدو أنّ ما تشعر به قيادة الحكومة وبعض من أعضاء مجلس النواب من قلق إزاء هيكله الجيش الليبي وتعيين الأفراد في المواقع العسكرية الرئيسية هو الدافع من وراء الجمود الذي يشهده مجلس النواب.

٤ - ورغم أنّ اللجنة الأمنية المؤقتة قد ساعدت بنجاح على إنشاء المجلس الرئاسي في طرابلس، فإنّه ما يزال يتعين عليها التغلّب على التحدي الأكبر المتمثّل في توسيع نطاق سيطرة حكومة الوفاق الوطني على العاصمة. وما زالت عملية النشر الكامل للحرس الرئاسي محلّ ترقّب، وكذا قرار حكومة الوفاق الوطني بشأن هيكله/مكوّنات قواتها المسلّحة، الذي من شأنه أن يتيح التمييز بين قوات الأمن الرسمية والجماعات المسلّحة. هذا، ولم تُبدِ حكومة الوفاق الوطني أيّ موقف بشأن مركز الوحدات التي كان مجلس النواب قد اعترف بها سابقًا.

العمليات العسكرية ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية في سرت وبنغازي

٥ - أكثر جبهات النزاع نشاطًا في ليبيا تقع على أطراف مدينة سرت التي يسيطر عليها حاليًا تنظيم الدولة الإسلامية. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، كان حضور التنظيم قد انحصر داخل رقعة ضيقة في وسط المدينة. أما العمليات العسكرية فهي من تنفيذ الجماعات المسلّحة، التي ينحدر معظمها من مدينة مصراتة، وأيضًا من تنفيذ قوات تابعة لمدينة أخرى في الغرب مثل غريان وطرابلس وصبراتة وجنزور. وتعود القيادة العسكرية لعملية "البيان المرصوص" بالاسم إلى حكومة الوفاق الوطني.

٦ - وإلى الشرق من سرت، يواصل "الجيش الوطني الليبي" عملياته العسكرية ضد الجماعات المسلّحة المعارضة. ومن فيها تنظيم الدولة الإسلامية. وقد زاد الجيش الوطني الليبي من إحكام سيطرته على بنغازي، لكنّ بعض المناطق الوسطى (حي الصابري وحي سوق الحوت) والمناطق الجنوبية الغربية للمدينة (القوارشة وقنفودة) من المدينة ما زالت محلّ نزاع.

وتجدر الإشارة إلى أنّ عملية "البيان المرصوص" والجيش الوطني الليبي يتلقى كلاهما مساعدات عسكرية خارجية.

٧ - وفي صبراتة، اندلعت اشتباكات بين الكتائب المحلية وتنظيم الدولة الإسلامية، وذلك عقب غارة جوية استهدفت مواقع التنظيم في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦. وعلى إثر اشتباكات استمرت من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير، أجبر تحالف للكتائب المحلية بقيادة المجلس العسكري المحلي تنظيم الدولة الإسلامية على مغادرة المدينة. بيد أنّ التنظيم ما يزال يعمل في المنطقة الممتدة من طرابلس إلى الحدود التونسية، ولا سيما في المناطق الريفية. وقد عاد بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب ليعبروا الحدود إلى تونس، في حين تفرّق آخرون إلى سرت وطرابلس وإلى المناطق الريفية المحاذية لصبراتة عند سفح جبال نفوسة. وقد وجد عدد قليل من هؤلاء المقاتلين ملجأ داخل المدينة.

مخاطر تجدد التصعيد

٨ - زادت النجاحات الأخيرة التي حققتها مؤخرا الجماعات المسلحة التي تُقاتل تنظيم الدولة الإسلامية من مركز هذه الجماعات، وبذلك عادت العداوات القديمة إلى الظهور من جديد وزادت حدة التوترات. أما مخاطر تجدد التصعيد فهي قائمة في المدن الشرقية أكثر مما هي في المدن الأخرى. ففي أجدابيا، شنت سرايا الدفاع عن بنغازي، التي أنشئت في الآونة الأخيرة، هجوماً في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٦ على مواقع جنوب المدينة تابعة للجيش الوطني الليبي. ويبدو أنّ هدف هذه السرايا هو المشاركة في التراع المسلّح ضد الجيش الوطني الليبي في بنغازي. وفي درنة، نفذ الجيش الوطني الليبي في مناسبات متكررة غارات جوية على أحياء مدنية، وزاد بذلك من وتيرة العداء بينه وبين مجلس شورى مجاهدي درنة^(٣) الذي سبق له أن صدّ تنظيم الدولة الإسلامية إلى خارج المدينة. وفي ٣ أيار/مايو ٢٠١٦، وقعت في المناطق المحاذية لزلة (الجفرة) اشتباكات بين قوات موالية للجيش الوطني الليبي وبين وحدات قادمة من مصراتة. وقد تمكن الجيش الوطني الليبي في أعقاب هذه الاشتباكات من السيطرة على عدد من حقول النفط الواقعة في حوض سرت^(٤). وتُظهر هذه الحوادث أنّ الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية ليس الأولوية الوحيدة بالنسبة للجماعات المسلحة المعنية. كما أنّها تُثير التساؤل بشأن نتائج العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

(٣) يتلقى مجلس شورى ثوار بنغازي ومجلس شورى مجاهدي درنة الدعم الشفوي والمادي من أنصارهما في طرابلس ومصراتة. انظر التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) (S/2016/209، الفقرات ٧٧ إلى ٧٩).

(٤) Libya Security Monitor, "May2016SigActs", 16 June 2016. يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي:

<https://medium.com/libya-security-monitor>.

٩ - وفي الوقت ذاته، يتواصل التنافس بين الجماعات المسلحة من أجل السيطرة على طرابلس. ففي مناسبات متعددة دخلت هذه الجماعات في مواجهات داخل العاصمة. ووقعت في جتور اشتباكات بين القوى الوطنية المتحركة وكتيبة فرسان جتور. وفي منطقة أبو سليم، أفادت التقارير بوقوع عدّة مناوشات بين كتيبة أبو سليم وكتيبة صلاح البركي. أما خارج المدينة، فقد هدّدت جماعات مسلحة من الزنتان بالعودة.

المقاتلون الإرهابيون الأجانب والجماعات المسلحة الليبية

١٠ - ما زال الانقسام السياسي الحالي يجعل من ليبيا عنصر جذب للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتعمل الجماعات المسلحة الليبية أيضا بنشاط على تجنيد هؤلاء المقاتلين وتعزيز قدراتها العسكرية. والعديد من الجماعات المسلحة الليبية قادر على حشد شبكات دولية من المقاتلين المتشدّدين، وذلك لأسباب تعود في معظمها إلى الروابط التاريخية.

١١ - وفي الشمال، قام تنظيم الدولة الإسلامية بتثبيت مواقعه في المدن التي يوجد بها حضور مكثّف للحركات المتشددة، لا سيما جماعة أنصار الشريعة^(٥)، وبالتحديد في درنة وبنغازي وسرت وصبراتة. ويعود الحضور الناجح لجماعة أنصار الشريعة في هذه المدن إلى ما تلقاه من سند من الأطراف الداعمة المحلية. وعلى الرغم من الاختلافات الإيديولوجية والسياسية بين تنظيم الدولة الإسلامية وجماعة أنصار الشريعة، سعت الحركتان إلى تحاشي النزاعات العنيفة بينهما ونجحتا في ذلك بدرجات متفاوتة، بل وأجرتا تعاوناً في بعض المناسبات. ففي بنغازي، مثلاً، قامت جماعة أنصار الشريعة، وبعض زعماء المجموعات المسلحة الأخرى التابعة لتحالف مجلس شورى ثوار بنغازي، بالدفاع عن الخيار المتمثل في الدخول في "تحالف مصلحة" مع تنظيم الدولة الإسلامية من أجل محاربة الجيش الوطني الليبي حتى نهاية سنة ٢٠١٥. وما زال تنظيم أنصار الشريعة - بنغازي (QDe.146) يشكل جزءاً من ائتلاف مجلس شورى ثوار بنغازي للجماعات المسلحة الليبية (انظر: S/2016/209، الفقرتان ٧٤ و ٧٥).

١٢ - والجماعات المسلحة الليبية الأخرى أيضاً تُقيم، أو كانت قد أقامت، علاقات مع الجماعات الإرهابية. فعلى سبيل المثال، كانت بعض الوجوه المتنفة داخل مصراتة على علاقة مؤقتة بقيادة تنظيم الدولة الإسلامية في سرت، وعملت هذه الوجوه بنشاط على إقناع الكتيبة ١٦٦ بالامتناع عن مهاجمة سرت في شهر آذار/مارس ٢٠١٥^(٦). كما توجد

(٥) مدرجة في القائمة تحت اسم أنصار الشريعة - درنة (QDe.145) واسم أنصار الشريعة - بنغازي (QDe.146).

(٦) "قتلى باشتباكات بين الكتيبة ١٦٦ وتنظيم الدولة في سرت"، الجزيرة (الدوحة)، ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥.

أيضا صلات بين الخلايا المرتبطة بكل من تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة وبين الجماعات المسلحة الليبية في طرابلس، حيث يتم توفير مرافق الإيواء لخلايا تنظيم الدولة الإسلامية من قبل بعض الميليشيات المحلية من قبيل كتيبة التوحيد التي أُغتيل قائدها على يد قوة الردع الخاصة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥^(٧).

١٣ - أمّا التعاون الذي يجري في بعض المناسبات بين الجماعات الإرهابية وعدد من الجماعات المسلحة الليبية فهو يثير عددا من التساؤلات بشأن الرعاية التي توفرها هذه الجماعات لوجود المتطرفين العنيفين في ليبيا. فقد تواصل هذه الأطراف الراعية، وغيرها من الفصائل السياسية والعسكرية في ليبيا، الاستعانة بشبكات التطرف العنيف في الصراع السياسي الدائر.

١٤ - وفي الجنوب، استطاعت الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة، مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDe.014) وتنظيم "المرابطون" (QDe.141) وجماعة أنصار الدين (QDe.135)، أن تجد لها موطئ قدم بشكل مطوّل نسبيا، وأن تُقيم علاقات مع الجماعات المسلحة المحلية. وتتقاسم الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة والجماعات المسلحة الليبية هدفا مشتركا يتمثل في إضعاف دور الدولة الرقابي، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة الاتجار عبر الحدود الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للجماعات المسلحة الليبية. وهذه الترتيبات هي بمثابة تحالفات مصلحية تحتاج إلى معاودة التفاوض باستمرار. ومع ذلك، فقد استطاع مختار بلمختار (QDi.136)، زعيم تنظيم "المرابطون"، أن يقضي سنوات عديدة في ليبيا وأن يقيم علاقات وثيقة مع الجماعات المسلحة في أوباري ودرنة، ويتمكّن بذلك من التنقل بسهولة نسبية في كامل أنحاء البلد، بما في ذلك داخل المنطقة الشمالية الغربية. كما استطاع إياد أغ غالي (QDi.316)، زعيم جماعة أنصار الدين، أن يجد له موطئ قدم في الجنوب الليبي حيث يعمل ابنه، بحسب التقارير، ضمن صفوف إحدى الجماعات المسلحة (انظر S/2016/209، الفقرة ١٨٩ والمرفق ٣٦).

١٥ - وتُشكّل العناصر الأجنبية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية ظاهرة جديدة نسبيا في المنطقة، وهي بذلك لا تحظى بالقدر نفسه من العلاقات مع الجماعات المسلحة المحلية. ومع ذلك، قام تنظيم الدولة الإسلامية بعقد صفقة مع الجماعات المسلحة العربية الموجودة في نواحي مدينة الكفرة من أجل تأمين الخط الجنوبي الشرقي لإمداداته من السودان ومصر نحو سرت، ولتوفير الحماية لقوافله. أما المحاولات التي بذلها التنظيم لاختراق شبكات التهريب في

(٧) "مقتل أمر كتيبة التوحيد في طرابلس"، الوسط (المنامة)، ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

الجنوب الغربي، ولا سيما الشبكات التي تلقى الحماية من العناصر المسلحة داخل قبيلة التبو، فقد باءت معظمها بالفشل.

١٦ - ولئن كانت هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية تبدو من الاحتمالات الممكنة، فإن الجنوب يُعتبر طريق الفرار الأكثر وضوحاً بالنسبة لبعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولذلك، قد يصبح أثر هؤلاء المقاتلين في المستقبل على الجماعات المسلحة المحلية الجنوبية مصدر قلق رغم كون مخاطر اتجاههم نحو الغرب، بما في ذلك نحو تونس، تظل قائمة.

باء - التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة والجماعات المرتبطة بهما

١٧ - تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا هو جماعة جديدة نسبياً، ولا يزال أصحاب المصلحة المحليون يعتبرونه، إلى حد ما، عنصراً أجنبياً (انظر: S/2015/891، الفقرة ٤٥). وأنشأت القيادة الرئيسية لتنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية والعراق تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا ككيان منتسب لتحقيق أغراض محددة؛ وبسط هذا الكيان سيطرته على أراض ليبية في وقت قصير نسبياً (المرجع نفسه، الفقرات ٢٠ إلى ٢٣). وأفادت الدول الأعضاء بأنه يستفيد أيضاً من التوجيه والدعم الذي يتلقاه من مبعوثي تنظيم الدولة الإسلامية الرئيسيين في العراق والجمهورية العربية السورية (المرجع نفسه، الفقرة ٢١).

١٨ - ولم يتمكن تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا من إقامة تحالفات محلية مستدامة (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧). إذ يصعب بناء هذه التحالفات المحلية في بيئة تتسم فيها الولاءات بالتقلب ولا تخضع بالأساس للاعتبارات الإيديولوجية. والأحداث التي وقعت في درنة في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥، عندما أرغم الحليف السابق لتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، "مجلس شورى مجاهدي درنة"، التنظيم على الخروج من المدينة، مثال على ذلك (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩).

١٩ - ووفقاً لما ذكرته الدول الأعضاء، استطاع تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا تلبية احتياجاته عن طريق الابتزاز و "فرض الضرائب"، وكذلك من خلال صلاته مع الجماعات الإجرامية وبالمهربين. فعلى سبيل المثال، قام تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا بفرض "ضرائب" على السكان في مدينة سرت وأنشأ نقاط تفتيش فيها. ومع فقدان هذا التنظيم للأراضي الواقعة تحت سيطرته، قد يضطر إلى إيجاد آليات جديدة للتمويل.

٢٠ - وأظهر تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا خلال الأشهر الاثني عشر الماضية عزمها على تكثيف حملته الإرهابية، التي يجمع فيها بين الهجمات الانتحارية وعمليات الإعدام والقتال

التقليدي. وفي عام ٢٠١٦، واصل التنظيم أيضا مهاجمة المنشآت النفطية^(٨) في محاولة لزيادة زعزعة استقرار ليبيا وتقويض عملية إعادة فتح المنشآت النفطية لحرمان خصومه من الإيرادات المتأتية من أهم سلعة أساسية في البلد (انظر S/2016/501، الفقرة ٣٠). أما الهجوم الأخير على تنظيم الدولة الإسلامية في سرت فمن شأنه، بحسب تقديرات الدول الأعضاء، أن يجبر التنظيم على التخلي عن معقله الرئيسي ومعاودة الانتشار والتجمع داخل خلايا أصغر حجما وموزعة جغرافيا في جميع أنحاء ليبيا وفي البلدان المجاورة.

٢١ - وأصيب فرعا جماعة أنصار الشريعة في ليبيا^(٩) بالضعف جراء الانشقاقات ومقتل البعض من مقاتليهما منذ إنشاء تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا (انظر S/2016/891، الفقرة ١٨). ومع ذلك، أفادت الدول الأعضاء بأن تنظيم القاعدة ما زال يقيم علاقات بالمقاتلين الذين أعلنوا الولاء لتنظيم الدولة الإسلامية، ويقوم في بعض الحالات بتنسيق العمليات ضد من يعتبرونهم "أعداء مشتركين". وفي الوقت الراهن، تظل جماعة أنصار الشريعة في ليبيا "بصيغته الجديدة" تنشط بشكل خاص في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. وتقدم الجماعة أيضا تقارير منتظمة عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي عن أنشطتها، ولا سيما في بنغازي^(١٠).

٢٢ - وتلقت جماعة أنصار الشريعة في تونس (QDe.143)، وهي كيان آخر منتسب إلى تنظيم القاعدة ينشط في ليبيا، الدعم من تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، في تنفيذ عملياتها في المناطق الحدودية لتونس مع ليبيا والجزائر^(١١). وخلال نشوئها، استفادت جماعة أنصار الشريعة في تونس أيضا من دعم وتوجيه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي لتعزيز قدراتها التنفيذية وكذلك من عودة المحاربين القدامى من الشام. وتلقى أعضاؤها أيضا التدريب في معسكرات تديرها جماعات منتسبة لتنظيم القاعدة في ليبيا^(١٢).

٢٣ - واستغل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي عدم الاستقرار المتواصل في ليبيا منذ عام ٢٠١١، وظل يستخدم البلد ملاذا لبعض كبار القادة الإقليميين وللمقاتلين من

(٨) على سبيل المثال، الهجوم على محطة راس لانوف الذي نُفذ في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(٩) أنصار الشريعة - درنة (QDe.145) وأنصار الشريعة - بنغازي (QDe.146). وأبرزت دولة عضو أن هذين الفرعين لم يعد أحدهما يميز نفسه عن الآخر باعتباره جماعة مختلفة عنه، وذلك بعد رحيل أعداد كبيرة من عناصر أنصار الشريعة - بنغازي للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٥. وأفيد بأن بعض أعضاء الجماعتين قد تم نقلهم إلى مواقع أخرى.

(١٠) انظر، على سبيل المثال، شريط فيديو لجماعة أنصار الشريعة في ليبيا وُزِع عبر وسائط التواصل الاجتماعي في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٦ يبرز عملياتها في بنغازي ويدعو المسلمين إلى دعم القتال والمشاركة فيه.

(١١) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة. وإضافة إلى ذلك، لا يزال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يستخدم ليبيا باعتبارها قاعدة للدعم اللوجستي، وبصفة خاصة من أجل شراء الأسلحة والذخيرة^(١٢). ويستفيد أعضاء تنظيم القاعدة من المعرفة التفصيلية بالظروف داخل ليبيا، المكتسبة بصلات عبر وطنية أُقيمت هناك منذ التسعينات من القرن الماضي ولها علاقة بشبكات تهريب محلية وإقليمية^(١٣)^(١١).

٢٤ - ويبين الاستخدام المتزايد للجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل لشبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي عزمها على مضاعفة النشاط لترويج عملياتها ورسائلها ونشر دعايتها في المنطقة برمتها، بما في ذلك ليبيا. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، مثلاً، حرض تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المقاتلين على الانتشار في ليبيا^(١٤)، كما حرضهم في حزيران/يونيه، على "الاحتشاد" للقتال في بنغازي^(١٥). وهذا ما يشير إلى تغيير محتمل في تصورات تنظيم القاعدة، الذي يبدو الآن أنه يرى ليبيا باعتبارها ساحة معركة وليس فقط مجرد منطقة لوجستيات ودعم. وأكدت إحدى الدول الأعضاء أن أولوية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تظل منطقة الساحل، وأنه سيواجه عقبات كبيرة ليصبح من أصحاب النفوذ في ليبيا وسيُعرض في الوقت نفسه قواعده اللوجستية للخطر.

ثالثاً - التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب

ألف - ليبيا

٢٥ - يرتبط التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب في ليبيا ارتباطاً وثيقاً بعمليات الكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة أنصار الشريعة في تونس فضلاً عن ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في البلد. وينشط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بصورة منتظمة في جنوب غرب البلد، حيث يقوم دورياً بالتسلل إلى ليبيا واستخدامها لأغراض الراحة والاستحمام لمقاتليه وشراء

(١٢) يتيح اتساع نطاق الاقتصاد القائم على الإحرام في ليبيا، الذي يشمل البضائع والمخدرات والمهاجرين والأسلحة، فرصة أمام أي جماعة إرهابية للتعاون مع شبكات التهريب المحلية لجمع الأموال، انظر S/2015/891، الفقرات ٥٧ إلى ٦١.

(١٣) معلومات مقدمة من الدول الأعضاء.

(١٤) خطاب صوتي لأبي عبيدة يوسف العنّابي، رئيس "مجلس أعيان" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي (QDi.389)، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

(١٥) خطاب صوتي للعنّابي، ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

الأسلحة والتدريب. وتستغل الجماعة الضعف الحالي للحكم، بينما تظل المنطقة الرئيسية لعملياتها حالياً خارج البلد.

٢٦ - وهناك جماعة بارزة أخرى من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ليبيا هي أعضاء جماعة أنصار الشريعة في تونس. وتواصل هذه الجماعة تدريب المقاتلين في ليبيا بالقرب من الحدود التونسية. وعلاوة على ذلك، أعلنت جماعة أنصار الشريعة في تونس إنشاء ملاذات آمنة في جبل الشعاني، تونس، تدار بالتواطؤ مع لواء عقبة بن نافع التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، تخصص لاستضافة وتدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمحليين الذين يخططون لارتكاب هجمات في تونس وأماكن أخرى. وأفادت دولة عضو أن جماعة أنصار الشريعة في تونس تتلقى تمويلاً ليس فقط من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، بل أيضاً من تنظيم القاعدة في جزيرة العرب (QDe.129) وذلك من أجل تمويل العمليات في منطقة جبل الشعاني. واستُخدم جزء من هذه الأموال أيضاً لتجنيد وإرسال أعضاء من جماعة أنصار الشريعة في تونس إلى مناطق النزاع. وعلاوة على ذلك، تم الإبلاغ عن اتصالات بين جماعة أنصار الشريعة في تونس وتنظيم الدولة الإسلامية الرئيسي وكذلك مع جبهة النصرة لأهل الشام (جبهة النصرة) (QDe.137) من خلال مبعوثين.

٢٧ - وتشكل الجماعة الثالثة والأكبر من المقاتلين الإرهابيين الأجانب التي تنشط حالياً داخل ليبيا من أفراد مرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية. ويهيمن الأجانب على هيكل القيادة العليا للجماعة في ليبيا. أما تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا فقد أنشأته نواة من الليبيين العائدين من الجمهورية العربية السورية الذين كانوا، لدى وجودهم في بلاد الشام، قد أسسوا لواء البتار في عام ٢٠١٢^(١٦) لدعم تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية والعراق. وقد رجع العديد من أفرادها إلى ليبيا في ربيع عام ٢٠١٤، حيث أعادوا تنظيم صفوفهم في درنة، تحت راية مجلس شورى شباب الإسلام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، أعلن مجلس شورى شباب الإسلام ولاءه لتنظيم الدولة الإسلامية وأعلن شرق ليبيا ولاية تابعة لما يعرف "بالدولة الإسلامية"، وأطلق عليها اسم "ولاية برقة" (إقليم برقة) (انظر S/2015/891، الفقرة ٢٢).

٢٨ - وفي آذار/مارس ٢٠١٥، حثت أبواق الدعاية التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية أنصاره على السفر إلى ليبيا بدلا من العراق أو الجمهورية العربية السورية. ودعت حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي قبل إن مستخدميها من أنصار تنظيم الدولة الإسلامية الأعضاء

(١٦) انظر أيضاً، على سبيل المثال: Frederic Wehrey and Ala' Alrababah, "Rising Out of Chaos: The Islamic State in Libya", Carnegie Endowment for International Peace, 5 March 2015.

المتسعين إلى اختيار النشاط في ليبيا على النشاط في الشرق الأوسط. وقد ورد في نص نُشر على حساب في وسائط الإعلام الاجتماعي في حزيران/يونيه ٢٠١٥ ما يلي: "إذا كنتم جالسين في بيوتكم في انتظار السفر إلى الشام [سورية]، يرجى أن تُصحّحوا العزم. ليبيا تحتاجكم" (المرجع نفسه، الفقرة ٥٠). وتم بعث رسالة مماثلة في نيسان/أبريل ٢٠١٦^(١٧). ولكن التنظيم في ليبيا لم يستطع بعد، رغم ما يمتلكه من آلية دعائية متطورة نسبياً، استقدام مقاتلين من الخارج بنفس الأعداد التي اجتذبتها في العراق والجمهورية العربية السورية. فعلى سبيل المثال، لم تبلغ أي دولة عضو أوروبية عن أي حالات لأفراد منها يقاتلون إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا^(١٨)، ولم تبلغ سوى دولتان من الدول الأعضاء الأوروبية مؤخراً عن منع عدد قليل من مواطنيها من السفر إلى ليبيا لما حاولوا القيام بذلك^(١٩).

٢٩ - وأكدت الدول الأعضاء أنه من الصعب تقدير أعداد عناصر التنظيم في ليبيا. وأفادت الدول الأعضاء أن ما بين ٢ ٠٠٠ و ٥ ٠٠٠ مقاتل من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من ليبيا وتونس والجزائر ومصر ومالي والمغرب وموريتانيا قد تم إرسالهم إلى سرت وطرابلس ودرنة (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٠ و ٥٢). وأفادت إحدى الدول الأعضاء مؤخراً أن هناك على الأرجح ما بين ٥ ٠٠٠ و ٧ ٠٠٠ عنصر من تنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء ليبيا بما في ذلك ٣ ٠٠٠ إلى ٤ ٠٠٠ عنصر في سرت. بيد أنه من المرجح، على إثر الهجوم الأخير، أن يكون العدد الحالي للعناصر في سرت أقل بكثير من ١ ٠٠٠ عنصر وأن تكون أعداد كبيرة من العناصر التي فرت مؤخراً من المدينة قد انتقلت إلى مناطق أخرى في ليبيا، وحتى أيضاً إلى بلدان أخرى في المنطقة. وفيما يتعلق بالتركيبة الديمغرافية للمقاتلين، يشكّل الذكور من شمال أفريقيا أكبر مجموعة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ليبيا (المرجع نفسه، الفقرة ٥١). وأبلغت دولة عضو عن وجود انخفاض في تدفق الأفراد القادمين من الصومال إلى ليبيا.

٣٠ - ولا تزال ليبيا تشكّل أيضاً وجهة جذابة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب القادمين من البلدان الأفريقية. فبالإضافة إلى المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنحدرين من شمال وغرب أفريقيا، يواصل المقاتلون الوافدون من بلدان شرق أفريقيا الانضمام إلى تنظيم الدولة

(١٧) نُشر هذا النداء في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بواسطة حساب على موقع تويتر يُنسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

(١٨) لا يزال المقاتلون الإرهابيون الأجانب الآتون من هذه المنطقة يسافرون إلى العراق والجمهورية العربية السورية، رغم أن أعدادهم حالياً أصغر مما كانت عليه في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، انظر S/2016/501، الفقرة ١٨.

(١٩) هناك دلائل تشير إلى أن حفنة من المقاتلين الإرهابيين الأوروبيين قد يكونوا موجودين في ليبيا.

الإسلامية في ليبيا. ويدخل بعض هؤلاء البلد عبر الحدود الجنوبية لليبيا. وأفادت الدول الأعضاء بأنّ المقاتلين الذين يسعون إلى الانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية، يعبرون الحدود الجنوبية الشرقية للبلد، حيث أنشأ التنظيم وجوداً عملياً صغيراً في منطقة الكفرة. ووفقاً لما أفادت به عدة دول أعضاء، يتعاون التنظيم تكتيكياً في وجوده هذا مع المتجربين بالبشر بغية توجيه المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى خلايا تنظيم الدولة الإسلامية في أجزاء أخرى من البلد. وأفادت دولتان من الدول الأعضاء أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب كانوا يدخلون إلى ليبيا في السابق أيضاً بالطرق البحرية من أجل الالتحاق بتنظيم الدولة الإسلامية. غير أنه استناداً إلى ما ذكرته كلتا الدولتين، توقف تدفقهم مؤخراً مع بداية الحملة العسكرية الحالية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سرت.

٣١ - وأوضحت دولة عضو في المنطقة أن بعض هؤلاء المقاتلين استخدموا جوازات سفر للدخول إلى ليبيا عن طريق المعابر الحدودية الرسمية. وتشكل الطرق البرية أكثر الطرق التي يستخدمها المقاتلون الإرهابيون الأجانب عادة في الدخول إلى البلد، بينما تمكن بعض المقاتلين من الدخول عبر المطارات الليبية. وأفادت دولة عضو مؤخراً أن بعض المقاتلين دخلوا ليبيا أيضاً عبر البحر. وبما أنّ البعض من المقاتلين يستخدمون جوازات سفر لم يسبق أن كان لأصحابها صلة بالأنشطة الإرهابية، فإنه من الصعب جداً رصد تدفق هؤلاء الأفراد إلى البلد. وخلافاً لما يحدث مع تنظيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام، لم تبلغ الدول الأعضاء عن أي حالات سفر أسر أو نساء بصفة مقاتلات إرهابيات أجنبيات أو للانضمام إلى المقاتلين في البلد.

٣٢ - وبالتالي، فإن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا يتكونون من ثلاث مجموعات رئيسية: (أ) النواة الأساسية للمقاتلين الليبيين الذين عادوا من العراق والجمهورية العربية السورية؛ (ب) المقاتلون الإرهابيون الأجانب (كتيبة ضخمة منهم تضم مقاتلين من المغرب العربي)؛ (ج) عدد كبير من المنشقين عن المجموعات الليبية المحلية. ورغم وجود عدد كبير من الليبيين بين مقاتلي التنظيم، فإنّ هؤلاء الليبيين هم بالأساس من "العائدين" الذين قاتلوا في السنوات القليلة الماضية إلى جانب التنظيم في الجمهورية العربية السورية وفي العراق^(٢٠). وجاء في تقييم أجرته إحدى الدول الأعضاء أن التنظيم يواجه حالياً، نتيجة لتقلص حجم

(٢٠) في المجموع، غادر حوالي ٣ ٥٠٠ مواطن لبي البلد للانضمام إلى جماعات في الجمهورية العربية السورية والعراق، عاد منهم ٨٠٠ فرد للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية المشكل حديثاً والمتنسب لتنظيم الدولة الرئيسي. واتخذت عودتهم شكل موجات عدة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ (معلومات مقدمة من الدول الأعضاء).

الأراضي الواقعة تحت سيطرته، اختباراً لتماسكه الداخلي. إذ تهدد الأجزاء المكونة له بأن تصبح منفصلة مرة أخرى أو بأن تنضم من جديد إلى تنظيمات سابقة.

باء - التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على المنطقة

٣٣ - التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب على المنطقة تهدد متنوع ينبع من وجود تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، وناجم أيضاً عن استفادة المنتسبين لتنظيم القاعدة من ضعف هياكل الحكم في البلد. ويتخذ المنتسبون لتنظيم القاعدة صحراء جنوب ليبيا منصة لإعداد الهجمات في منطقة الساحل (انظر S/2015/891، الفقرة ٥٣). وبالإضافة إلى ذلك، أدت التدخلات العسكرية في منطقة الساحل إلى انسحاب المقاتلين المنتسبين لتنظيم القاعدة إلى ليبيا بصورة مؤقتة وتكتيكية.

٣٤ - ويعمل تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا كمرکز لتقديم الدعم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في شمال أفريقيا. وقد أفادت الدول الأعضاء أن الأموال تُنقل عبر ليبيا إلى تنظيم أنصار بيت المقدس في الجزء الشمالي الشرقي من شبه جزيرة سيناء في مصر. وأبلغت إحدى الدول الأعضاء عن إعانات شهرية كبيرة ومتزايدة قدمها تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا إلى تنظيم أنصار بيت المقدس ابتداء من عام ٢٠١٥. وتشير معلومات الدول الأعضاء أيضاً إلى أن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا قد تَعَزَّزَ بإعلان تنظيم أنصار بيت المقدس الولاء له، مما أدى إلى تلقيه دعماً مالياً ولوجستياً. وأفادت الدول الأعضاء أيضاً أن صفوف تنظيم أنصار بيت المقدس تعززت بمصريين تدربوا في ليبيا. وليس بوسع الأمم المتحدة أن تتحقق من المعلومات التي قدمتها الدول الأعضاء.

٣٥ - والضغط الذي تعرَّض له تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا في الآونة الأخيرة قد يؤدي بأعضائه، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، إلى الانتقال إلى أماكن أخرى وإعادة تنظيم صفوفهم في خلايا صغيرة ومتفرقة جغرافياً في جميع أنحاء ليبيا والبلدان المجاورة. وأبرزت إحدى الدول الأعضاء أن أعداداً متزايدة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب التونسيين، على وجه الخصوص، يمكن أن تعود إلى تونس، مما قد يزيد شدة التهديد الكبير القائم هناك بالفعل. وحسبما ذكرت إحدى الدول الأعضاء، عاد بالفعل العشرات من المقاتلين التونسيين بنيت تنفيذ هجمات. كما لا تزال منطقة الحدود بين البلدين مسرحاً لاشتباكات بين التونسيين المنتسبين لتنظيم الدولة الإسلامية وقوات الأمن.

٣٦ - وفي تونس، أعلنت جماعة "ناشئة" محلية ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية وأطلقت على نفسها اسم جند الخلافة في تونس^(٢١)، وأعلنت مسؤوليتها عن سلسلة من الهجمات القاتلة في عام ٢٠١٥، منها الهجوم على متحف باردو الوطني في آذار/مارس ٢٠١٥. وذكر العديد من الدول الأعضاء أن منفذي الهجوم تدربوا سابقاً في ليبيا. وحسبما أفادت به تقارير الدول الأعضاء، تتألف هذه الجماعة من نحو ٥٠ عضواً وتتخذ من جبل السلوم مقراً لها. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قُتل أحد قادة جماعة جند الخلافة في تونس في اشتباكات مع قوات الأمن التونسية، وهو سيف الدين جمالي، المعروف أيضاً بأبي القعقاع^(٢٢). ولم تقبل القيادة الأساسية لتنظيم الدولة الإسلامية علناً هذه الجماعة باعتبارها منتسبة إلى التنظيم.

٣٧ - أما الهجمات التي شُنت في تونس في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فقد تورط فيها إما تونسيون عائدون من ليبيا أو نسقها تونسيون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتمركزون في الأراضي الليبية، وأعدوا لها ما يلزم من الدعم المالي واللوجستي. وأحدث مثال على ذلك الاشتباكات التي وقعت في مدينة بن قردان في آذار/مارس ٢٠١٦^(٢٣)، والتي عرفت مشاركة مقاتلين تونسيين تسللوا من ليبيا. وحسبما أفادت به إحدى الدول الأعضاء، فإن البعض، من بين عدة مئات من التونسيين الذين يتدربون حالياً في معسكرات ليبية، ينتظر أن تتوافر الظروف المواتية للتسلل إلى تونس لشن مزيد من الهجمات. وقد لقي العديد من المقاتلين التونسيين المرتبطين بالهجمات البارزة التي شنت في تونس مصرعهم في غارة جوية وقعت في صبراتة بليبيا في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٦ (انظر S/2016/501، الفقرة ٢٩). ويقوم العائدون التونسيون أيضاً بدور فعال في تجنيد المقاتلين الجدد وتلقيهم المعقدمات ثم إرسالهم إلى مناطق النزاعات.

٣٨ - وكان لتدفقات الأسلحة والمقاتلين من ليبيا دور أساسي في تمكين المنتسبين لتنظيم القاعدة من السيطرة على جزء كبير من أراضي مالي (الفقرة S/2013/467، الفقرة ٧). وقد شكل ذلك تطوراً كبيراً في التهديد الإرهابي القائم في المنطقة، ولا تزال آثاره المزمنة المباشرة وغير المباشرة، من هذا المنظور، ظاهرة في منطقة الساحل والصحراء. وتم طرد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والمنتسبين له، بمن فيهم المقاتلون الإرهابيون الأجانب، من المدن

(٢١) ينبغي عدم الخلط بين هذه الجماعة والجماعة الجزائرية التي تحمل نفس الاسم، وهي جماعة جند الخلافة في الجزائر (QDe.151).

(٢٢) انظر على سبيل المثال "Tunisian forces say kill local Islamic State commander in clashes"، وكالة رويترز للأخبار، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٦، يمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: <http://af.reuters.com/article/commoditiesNews/idAFL5N18G2SA>.

(٢٣) انظر على سبيل المثال Callum Paton, "Tunisia: Isis seeking to create emirate in Ben Guerdane after 53 killed in raid from Libya", International Business Times، ٨ آذار/مارس ٢٠١٦.

الرئيسية في مالي، فتفرقوا في جميع أنحاء المنطقة. غير أنهم واصلوا التخطيط للهجمات وشنها في منطقة الساحل وفي غرب أفريقيا، ومنها الهجمات الأخيرة التي استهدفت لأول مرة بور كينا فاسو وكوت ديفوار^(٢٤).

٣٩ - وذكرت إحدى الدول الأعضاء أن بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنحدرين من الجزائر الذين سافروا إلى الجمهورية العربية السورية للانضمام لتنظيم الدولة الإسلامية في السنوات القليلة الماضية استخدموا ليبيا كبلد للعبور. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت دولة عضو أخرى أن بضعة مقاتلين إرهابيين أجانب منحدرين من الجزائر انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا. غير أن الوجهة الرئيسية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الجزائريين كانت في العادة هي تلك الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة والمتمركزة في منطقة الساحل والصحراء، حيث يحتل المواطنون الجزائريون مناصب القيادة^(٢٥). وختاماً، كان المقاتلون الإرهابيون الأجانب الليبيون الذين يحاربون مع الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة ضالعين في الهجمات التي شُنت في الجزائر في الماضي^(٢٦).

٤٠ - وفي النيجر، كان للوضع المائل في ليبيا تأثير أقل حدة خلال الأشهر الأخيرة، في حين أصبحت غارات جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) (QDe.138) تشكل تهديداً أكثر خطورة. ويعود تاريخ آخر الهجمات البارزة التي شُنت في النيجر في صلة بالوضع في ليبيا إلى أيار/مايو ٢٠١٣. فقد تسلسل آنذاك أفراد في جماعة "الموقعون بالدم" (QDe.139) وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا (QDe.134) إلى النيجر من ليبيا وشنوا هجمتين منسقتين على أحد مواقع التعدين التجاري في أرليت وعلى قاعدة عسكرية في أغاديز، ثم انسحبوا إلى ليبيا^(٢٧). وبسبب غارات بوكو حرام تواجه تشاد أيضاً تهديداً أكثر خطورة من التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب القادمون من

(٢٤) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، شنت جماعة "المرابطون" (QDe.141) هجمات متزامنة على فندق ومقهى ومطعم في واغادوغو، وفي آذار/مارس ٢٠١٦، هاجمت ثلاثة فنادق في غران باسام بكوت ديفوار.

(٢٥) على سبيل المثال: بلمختار (QDi.136)، زعيم جماعة "المرابطون" (QDe.141)، والعنابي (QDi.389) - انظر الحواشي أعلاه، رئيس "مجلس الأعيان"، وأحمد دغدغا (QDi.252)، المسؤول عن الشؤون المالية في تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وجمال عكاشة (QDi.313)، منسق الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

(٢٦) على سبيل المثال، شارك مقاتلون إرهابيون أجانب قادمون من ليبيا في الهجوم الذي شنته مجموعة من المقاتلين التابعين لتنظيم القاعدة بقيادة مختار بلمختار على منشآت الغاز الطبيعي في عين أميناس بالجزائر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (انظر S/2014/770، الفقرة ٣٦)، وتلقى عدد كبير من المقاتلين المشاركين في ذلك الهجوم تدريبهم في ليبيا (انظر S/2015/891، الفقرة ١٧).

(٢٧) انظر S/2014/41، الفقرة ٦.

ليبيا. ومع ذلك، ترى الدول الأعضاء الواقعة في المنطقة أن الوضع في ليبيا يبعث على القلق، خاصة فيما يتعلق بقرب معسكرات التدريب المتنقلة في جنوب ليبيا، إلى جانب مخاطر تهريب الأسلحة وتسليح المقاتلين.

٤١ - وبسبب امتناع حركة الشباب^(٢٨) عن الانضمام إلى مخطط تنظيم الدولة الإسلامية، لم تشهد منطقة شرق أفريقيا أي هجمات مرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا. غير أن تنظيم الدولة الإسلامية يعتبر تلك المنطقة رقعة حيوية تتوفر فيها إمكانية كبيرة للتوسع. وأفادت اثنتان من الدول الأعضاء عن تنامي أعمال زرع التطرف وعمليات التجنيد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بصورة رئيسية، مما أدى إلى تدفق للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون من شرق أفريقيا للانضمام إلى تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا. واستنادا إلى تقديرات الدول الأعضاء، يعتمد المقاتلون الإرهابيون الأجانب المنحدرون من المنطقة والمنتسبون لتنظيم الدولة الإسلامية على التمويل الذاتي في أنشطتهم وأسفارهم. وتذكر الدول الأعضاء أيضا أن تنظيم الدولة الإسلامية يحث المجندين والمتعاطفين المحليين على تنفيذ هجمات إرهابية في بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، ينخرط عدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنحدرين من المنطقة في القتال إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا^(٢٩).

رابعاً - التدابير المضادة الحالية التي تنفذها ليبيا والدول المجاورة

ألف - ليبيا

٤٢ - تسبب تدهور الوضع الأمني في ليبيا منذ بداية النزاع المسلح في عام ٢٠١١ في انخفاض حاد لمستوى الاتصالات بين لجنة مكافحة الإرهاب والسلطات الليبية. وبالتالي لم تتمكن اللجنة من تحديث التقييم الذي أجرته في عام ٢٠٠٩ لقدرة ليبيا على تنفيذ قراراتي مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) على نحو فعال، ولم تتمكن من النظر في تنفيذ ليبيا لقرار المجلس ٢١٧٨ (٢٠١٤). ومع ذلك، تعتقد اللجنة أن قدرة ليبيا على مكافحة الإرهاب والتصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب في المنطقة قد تقوضت كثيراً.

(٢٨) أدرجت لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا حركة الشباب في قائمة الجزاءات تحت الرقم المرجعي الدائم SOe.001.

(٢٩) على سبيل المثال، قام تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، في بيان وزع عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الأسبوع الأول من حزيران/يونيه ٢٠١٦، بتسليط الضوء على هجوم انتحاري نفذه أحد مقاتليه المنحدرين من كينيا قرب سرت.

العدالة الجنائية والتشريع

٤٣ - يبدو أن ليبيا تعتمد على قانونها الجنائي في الملاحقات القضائية لجرائم الإرهاب، التي تنظر فيها سلطات النيابة العامة المتخصصة والمحاكم الجنائية المسؤولة عن أمن الدولة. ولم تتم مراجعة هذا القانون لجعله يشمل الجرائم ذات الصلة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، المنصوص عليها في القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤).

٤٤ - وبسبب البيئة الأمنية المتدهورة، أوشكت آليات إقامة العدل على الانهيار في أجزاء عديدة من البلد. وحسبما ورد في تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ (A/HRC/31/47)، تعرّض المدّعون العامون والقضاة إلى تهديدات بالقتل وعانوا من تفجيرات المحاكم والاعتداءات وعمليات الاختطاف طيلة عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، أغلقت المحاكم في درنة وبنغازي وسرت أبوابها في عام ٢٠١٤. واستأنفت بعض محاكم بنغازي أنشطتها جزئياً في عام ٢٠١٥. وأوقفت محاكم طرابلس أنشطتها مؤقتاً أثناء القتال الذي دار في منتصف عام ٢٠١٤. وذكر التقرير أيضاً أن أكثر من ٥٠٠٠ شخص. لا يزالون محتجزين منذ اندلاع النزاع المسلح في عام ٢٠١١ دون أن يُنظر في قضاياهم على النحو الواجب لتحديد إمكانية توجيه التهم إليهم رسمياً أو الإفراج عنهم. ووفقاً لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، هناك نحو ٨٠٠ شخص (يعتقد أن ٢٠٠ منهم منتسبون لتنظيم الدولة الإسلامية) معتقلون في سجن معيثة. ولا تستطيع سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية الوصول إلى هؤلاء الأشخاص لأنهم محتجزون لدى ميليشيات محلية. وبسبب شبه انهيار نظام العدالة الجنائية، لم تحرر السلطات إلا عدداً قليلاً جداً من التحقيقات والملاحقات القضائية. ولا يعني هذا أن هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بضمان المساءلة فحسب، بل أيضاً أن فرص حماية الضحايا أو توفير سبل الانتصاف الفعالة لهم ضئيلة. ولا توجد حالات معروفة تمت فيها مقاضاة أشخاص مشتبه في أنهم إرهابيون أو مقاتلون إرهابيون أجانب. وتواجه الشرطة القضائية حالياً تحديات كبيرة في الاضطلاع بجهودها لإحكام السيطرة على المرافق التي تتحمل مسؤوليتها.

مكافحة تمويل الإرهاب

٤٥ - يتألف الإطار القانوني الليبي في مجال مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من قانون مكافحة غسل الأموال رقم ٢ الصادر في عام ٢٠٠٥، والمستكمل باللائحة التنفيذية رقم ٣٠٠ الصادرة عام ٢٠٠٧. غير أن هذا القانون لا يتضمن تدابير لمكافحة تمويل الإرهاب أو تمويل سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعلاوة على ذلك، لم تنشئ ليبيا آلية لتجميد أصول الإرهابيين، وليس من الواضح إن كانت وحدتها المعنية بالاستخبارات المالية قد دخلت طور التشغيل التام.

مراقبة الحدود

٤٦ - تواجه سلطات المراقبة الحدودية في ليبيا تحديات كبيرة بسبب حدودها البرية التي تبلغ ٤ ٠٠٠ كيلومتر وحدودها الساحلية التي تبلغ ٢ ٠٠٠ كيلومتر والتي تتسم بتنوع تضاريسها الصحراوية والجبلية. وقد أثبتت ليبيا عدة نهج مبتكرة في إطار سعيها لتعزيز إدارة حدودها، منها إنشاء وحدات أمن مشتركة بين عدة وكالات عند الحدود لتتولى تنسيق الدوريات وتبادل المعلومات، وإنشاء وحدات حدودية محددة المهام لمكافحة الإرهاب. وكان الجيش هو الذي يتولى فيما سبق مسؤولية رصد المعابر الحدودية الرئيسية ومراقبتها، ولا سيما في المناطق الصحراوية، وكان يدير نقاط تفتيش ودوريات جوية وبحرية تعمل بالتنسيق مع وحدات الشرطة والجمارك. وتعاونت ليبيا أيضا مع تونس على تنفيذ مشروع تجربي لتوفير مراقبة جمركية مشتركة على الحدود عند معبر رأس جدير الذي كانت تديره قيادة موحدة من جميع الوكالات المعنية. وقد أثبت هذا النهج نجاحه. وكانت سلطات الطيران الليبية أيضا تتلقى فيما مضى قوائم الركاب المسبقة التي كان يتم التحري عنها في قواعد بيانات مختلفة. غير أنه منذ عام ٢٠١١، توقف العمل بمعظم هذه الترتيبات والهياكل. فلا تزال الجماعات المسلحة تحتفظ بميكلها القيادية وتنفر بالسيطرة على العديد من هذه المرافق (انظر A/HCR/31/47). وفوق ذلك، تقوم الميليشيات بمهام مراقبة الحدود. وقد صدر في الآونة الأخيرة مرسوم يقضي بإنشاء حرس رئاسي مسؤول عن الشرطة والهجرة ومراقبة الحدود، بيد أن هذا الجهاز لم يبدأ بعد في ممارسة مهامه بشكل تام.

٤٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، تم في إطار "مشروع إعادة بناء قدرات ليبيا في مجال التحقيقات"^(٣٠) ربط مطار طرابلس الدولي بقاعدة بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) الخاصة بوثائق السفر المسروقة والمفقودة، مما أتاح لسلطات مراقبة الحدود للمرة الأولى أن تستخدم قواعد بيانات الإنتربول بشكل منظم في فحص الوافدين وجوازات سفرهم. وفي ظل الحالة الأمنية المتدهورة في البلد، لم يتسن بعد ربط مطار بنغازي تماما بقواعد بيانات الإنتربول أو استخدام قواعد بيانات الإنتربول في فحص الوافدين إلى مطار طرابلس الدولي.

(٣٠) بدأ مشروع إعادة بناء قدرات ليبيا في مجال التحقيقات في عام ٢٠١٢ وتولى الإنتربول تنفيذه على مدار ١٨ شهرا بدعم من الاتحاد الأوروبي.

التدابير البحرية

٤٨ - كُلفت عملية صوفيا، وهي جزء من العملية العسكرية التي يجريها الاتحاد الأوروبي في جنوب البحر المتوسط، بمهمتي دعم إضافيتين في حزيران/يونيه ٢٠١٦، هما: تدريب قوات خفر السواحل والبحرية الليبية؛ والمساهمة في تنفيذ حظر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة في أعالي البحار قبالة الساحل الليبي. وتتمثل مهمة هذه العملية في القيام بجهود منتظمة لتحديد السفن والأصول التمكينية المستخدمة، أو التي يعتقد أنها مستخدمة، من قبل مهربي المهاجرين أو تجار البشر وضبطها والتخلص منها. ولا تمتد إلى داخل المياه الإقليمية الليبية إجراءات الصعود إلى سفن المهربين وتفتيشها وضبطها وتحويل وجهتها أو ضبط السلع الممنوعة بموجب قرار حظر الأسلحة، ولا تُطبّق هذه الإجراءات إلا على أنشطة التهريب. ومع ذلك، قد تؤدي عملية صوفيا إلى ردع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يحاولون الدخول إلى ليبيا أو الخروج منها بحرا.

باء - البلدان المجاورة

٤٩ - تعتبر ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب جديدة نسبيا على معظم الدول المجاورة لليبيا، باستثناء الجزائر ومصر. ويمكن للدول المجاورة لليبيا التي تواجه حاليا تحديات مماثلة لما سبق أن واجهته الجزائر ومصر في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب أن تسترشد بالدروس المستفادة من التجارب التي خاضها هذان البلدان بعد عودة المقاتلين الجزائريين والمصريين الذين شاركوا في الحرب في أفغانستان في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وتشمل تلك التحديات تجريم الأفعال التي يقوم بها المقاتلون الإرهابيون الأجانب ومقاضاتهم عليها، وإعادة تأهيل المقاتلين العائدين والفارين ودمجهم من جديد في مجتمعاتهم، ومنع تجنيد وسفر أي مقاتلين جدد.

التجريم والمحاكمة وإعادة تأهيل العائدين وإدماجهم

٥٠ - لا تزال الدول المجاورة لليبيا تتخذ خطوات في اتجاه تحديث تشريعاتها الوطنية، وفقا للقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، وذلك من أجل تيسير محاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على جريمة السفر بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو للتدريب المتعلق بذلك الغرض، باعتبارها من الجرائم الجنائية الخطيرة، إلى جانب محاكمة المتهمين بجرائم تمويل أو تسهيل سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتتفاوت قدرات التحقيق والمحاكمة من دولة إلى أخرى. ولا يُعرف إن كان أي من هؤلاء المقاتلين قد حوكم، ولكن البعض منهم تم اعتقاله عند عودته. وفي غياب استراتيجيات فعالة للمحاكمة وإعادة التأهيل والإدماج، سوف تواجه الدول

المجاورة تحديات كبيرة في التعامل مع العائدين. ويمكن أن تتفاقم هذه التحديات نتيجة لصعوبة جمع الأدلة المطلوبة لتحريك إجراءات المحاكمة بفعالية. وبالنظر أيضا إلى كون الكثير من العائدين إما أحداث أو نساء، سوف يتعين وضع نهج متميزة ومصممة خصيصا في التعامل معهم.

مكافحة تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومنع سفرهم

٥١ - يحتاج منع تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتعطيل شبكات تجنيدهم إلى تطبيق الحفارة المجتمعية، وجمع المعلومات الاستخباراتية، ورصد مواقع الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي. ورغم أن الدول المجاورة لليبيا تدرك ضرورة وضع نهج شاملة لمكافحة تجنيد المقاتلين ومنع التطرف العنيف ومكافحته، فإنها تفتقر فيما يبدو إلى القدرة الكافية لتنفيذ هذه التدابير بشكل تام. ومع ذلك، أقام البعض من هذه الدول شراكات مع المؤسسات الدينية والثقافية للتوعية وتخفيف أثر التجنيد والتطرف العنيف.

٥٢ - ويستلزم منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب تفعيل المراقبة الحدودية. وقد أقدمت الدول الأعضاء المجاورة لليبيا من جهة الشمال مؤخرا على تشديد إجراءات المراقبة عند المراكز الحدودية وفي المناطق الصحراوية. فعلى سبيل المثال، انتهت تونس من تشييد حاجز طوله ٢٠٠ كيلومتر (١٢٥ ميلا) على حدودها مع ليبيا وهي تقوم حاليا بتركيب نظم رصد إلكتروني لمنع تسلل أولئك المقاتلين. وربطت الجزائر جميع مراكزها الحدودية بقواعد بيانات المنظومة العالمية للاتصالات الشرطة المأمونة I/24-7 التي أنشأها الإنتربول، ووزعت "ألبوم صور" المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذي أعده الإنتربول على جميع نقاط التفتيش الحدودية الرسمية التابعة لها. وتم اتخاذ تدابير رقابية أخرى منها وضع معايير للمخاطر واستخدامها في فرز الأشخاص المشتبه في أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب عند مغادرتهم البلد أو دخولها. وترصد القوات المسلحة المصرية بنشاط الحدود الصحراوية المصرية لمنع النقل غير المشروع للأشخاص والبضائع. وتضطلع القوات البحرية المصرية أيضا بدور نشط في حماية الحدود البحرية وذلك بفرض رقابتها على الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا.

٥٣ - أما عملية القبض مؤخرا في الجنوب الشرقي على أشخاص يُعتقد أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب فهي تشير إلى أن هؤلاء المقاتلين يقوم بالعبور إلى ليبيا من السودان والعكس بالعكس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نشر السودان قوات مشتركة مع ليبيا لحماية الحدود بينهما، ومنع عمليات التسلل ومكافحة الإرهاب. إلا أن ليبيا سحبت قواتها في عام ٢٠١٥. ولم يتضح ما إذا كانت القوات السودانية لا تزال منتشرة.

٥٤ - ومن جهة الجنوب الغربي، تواجه النيجر وتشاد تحديات كبرى في منع تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب بسبب طول الحدود وكثرة منافذها وقلة عدد المراكز الحدودية ونقص القدرات والموارد المخصصة لمراقبة الحدود. وقد بدأت النيجر في تسيير دوريات على الحدود الليبية. وأعلنت منطقة شمال تشاد (الواقعة على الحدود مع ليبيا والنيجر) منطقة عسكرية خاضعة لترتيبات خاصة للدخول والإقامة. أما الحدود مع ليبيا (عند منطقة تيسيتي) فهي منطقة ملغومة منذ ٣٠ عاماً، ولكن أنشئت بعض المعابر الحدودية لتيسير التنقل بين الدولتين.

٥٥ - وفي غياب الدور الحكومي، تعمل الدول الأعضاء المجاورة أيضاً مع القبائل الحدودية على كشف ومنع محاولات العبور غير المشروع إلى أراضيها. وتأسست قوات تشادية سودانية مشتركة في عام ٢٠١٠ يتناوب على قيادتها ضباط من الدولتين برتبة فريق أول. وتعتمد هذه القوات على مراكز قيادة موزعة على مسافة تزيد عن ٢٠٠٠ كيلومتر من الحدود ويبلغ قوامها الإجمالي ٣٠٠٠ فرد (من الدولتين). وأنشئت آلية مراقبة جوية بالشراكة مع عملية برخان العسكرية التي تقودها فرنسا. ويُنتظر أن تساعد هذه الآلية بلدان كتشاد والنيجر في جهودها من أجل منع تسلل الإرهابيين والمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

رابعا - جهود الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات على التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ليبيا والدول المجاورة

٥٦ - عملاً بتوصية مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٥ (S/PRST/2015/11)، قام مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بوضع خطة الأمم المتحدة التنفيذية لبناء القدرات في مجال التصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وعملاً بنهج "الأمم المتحدة بأكملها"، عمل المكتب من خلال فريقه العامل المشترك بين الوكالات المعني بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأعدّ خطة شاملة ومتراصة تشتمل على ٣٧ من مقترحات المشاريع المتعاضدة المقدمة من ١٢ كيانات الأعضاء في فرقة العمل (مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمكتب المعني بمنع الإبادة الجماعية والمسؤولية عن الحماية، ومنظمة الطيران المدني الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، والانتربول). وستساعد هذه الخطة في بناء قدرة

الدول الأعضاء المتضررة أكثر من غيرها على منع هذا التهديد والتصدي له. وتغطي هذه المشاريع طائفة واسعة من المواضيع التي تهدف إلى كبح تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع مراحل "دورة حياتهم"، بما فيها اعتناقهم للفكر المتطرف، وتدريبهم، وسفرهم إلى مناطق النزاعات، وتمويلهم، وانخراطهم في القتال، واحتمالات عودتهم وإعادة تنشيطهم، إلى جانب إعادة إدماجهم وتأهيلهم في حالة عودتهم. واستنادا إلى التقييمات التي أجرتها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب لهذه الدول ولما هو متاح لها من معارف متخصصة، أعربت المديرية عن تأييدها لإعداد الخطة التنفيذية لبناء القدرات وقامت بترتيب المشاريع من حيث أهميتها الحيوية وبحسب الاحتياجات المواضيعية الرئيسية الموجودة لدى الدول الأعضاء والأقاليم المتضررة أكثر من غيرها. وتتفاوت المشاريع المقترحة من حيث جداولها الزمنية وميزانياتها. ويبلغ مجموع ميزانياتها ١٢٤ مليون دولار على مدى فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات.

٥٧ - وتحت مظلة الخطة التنفيذية لبناء القدرات في مواجهة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، يقوم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالفعل بتنفيذ مشروعه المتعلق بالمعلومات المسبقة عن المسافرين. وسيساعد هذا المشروع الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها في بناء القدرات التي تؤهلها لمنع الأفراد الذين يُعتقد أنهم من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من مغادرة أراضيها أو دخولها أو عبورها، وفي زيادة الوعي بمنافع استخدام المعلومات المسبقة عن المسافرين وسجلات أسماء الركاب باعتبارها أداة من أدوات إدارة الحدود التي تتيح وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفي تحديد المساعدة التقنية التي يحتاجها المشاركون في تنفيذ هذه المنظومات.

٥٨ - وسوف يقوم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بتنفيذ مشروع لمنع التطرف العنيف والتشجيع على تمكين الشباب في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وسيدعم الدول الأعضاء في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في جهودها الرامية إلى الحيلولة دون تغذية نزعة التطرف والعنف داخل السجون.

٥٩ - وفي إطار هذه الخطة التنفيذية، قامت الكيانات الأعضاء في فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، مثل المنظمة الدولية للهجرة والإنتربول ومنظمة الطيران المدني الدولي، بتقديم مقترحات مشاريع هامة الغرض منها مساعدة السلطات الليبية والدول الأعضاء المجاورة في تعزيز قدرتها على تأمين حدودها ومنع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاعات.

٦٠ - ويقوم مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أيضا بتنفيذ مبادرة أمن الحدود على نطاق أوسع في منطقة الساحل وشرق أفريقيا/القرن الأفريقي، وذلك بالاشتراك مع المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب وحكومي الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب. ويهدف المشروع إلى توفير الخبرة الفنية بشأن المعايير الحديثة لخدمات إنفاذ قوانين مراقبة الحدود حتى يتم تعزيز القدرات ذات الصلة في مجالي التعاون عبر الحدود ومراقبة الحدود في منطقتي الخط الأخضر والخط الأزرق.

٦١ - وشجع مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي "الدول الأعضاء على توفير ما يلزم من المساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب". وحتى الآن، تم توفير تمويل يغطي حوالي ١٣ في المائة من الخطة التنفيذية لبناء القدرات في مجال التصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. ولكي يتسنى تنفيذ المشاريع السبعة والثلاثين كلها، سيلزم توفير موارد إضافية.